العدد 3546 - السنة الثانية عشرة
الأحد 18 ربيع الآخر 1441 - الموافق 15 ديسمبر 2019
Sunday 15 December 2019 - No.3546 - 12 th Year

متظاهرون يطالبون صالح بعدم تسمية مرشح من الأحزاب

العراق: الرئيس قد يضيف لنفسه مهام رئيس الحكومة

الرئيس العراقي برهم صالح

متظاهر عراقي يحمل لوحة للمطالبة برئيس ووزراء «مستقل وليس مستقيلا» من الاحزاب

- رفض شعبي لترشيح «السوداني» لرئاسة الوزراء
- مرشح لرئاسة الحكومة : المتظاهرون «قردة وقطاع طُرق وسفلة»
- السيستاني : نشجب بشدة ما جرى من عمليات القتل والخطف والاعتداء بكل أشكاله
- مقتدى الصدر يغلق مؤسساته لمدة عام
- «الأمن الدولي» يدعو للتحقيق في مقتل مئات المتظاهرين
- بومبيو يحذر إيران من الإضرار بالمصالح الأمريكية في العراق

بغداد – «وكالات» : أكد نائب رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي محمد الغزي، في تصريح لوكالة الأنباء العراقية (واع)، مساء الجمعة، أن قيام رئيس الجمهورية بمقام رئيس الوزراء هو السيناريو الذي سنمضي به البلاد في حال انقضاء المدة الدستورية أمس السبت من دون تكليف رئيس الجمهورية لمرشح لتشكيل الحكومة الجديدة.

وقال الغزي إنه «بحسب القانون الدستوري، فإنه في حال عدم نجاح رئيس الجمهورية في تكليف مرشح بتشكيل الحكومة خلال 15 يوميا، سيقوم رئيس الجمهورية بمقام رئيس الوزراء لحين اختيار أو تكليف رئيس وزراء جديد».

وأضاف: «على الأرجح سيكلف رئيس الجمهورية شخصية بتشكيل الحكومة السبت، وقد لا ننجح، لكن الغاية أن لا يحصل فراغ دستوري أو خرق لمواد الدستور».

ويذكر أن كواليس الاجتماعات المطولة كانت كشفت عن حصر الترشيح بأربع شخصيات من الممكن أن يتولى أحدهم المنصب التنفيذي الأول في البلاد، إذ يتم تداول أسماء ذات توازن سياسي داخل النظام، ومنهم النائب والوزير السابق محمد شياع السوداني، والسياسي الشيعي المستقل الوزير السابق عبدالحسين عبطان، ورئيس جهاز المخابرات الحالي مصطفى الكاظمي، ومحافظ البصرة أسعد العيداني.

ويواجه العراق أزمة في اختيار رئيس الحكومة المقبلة، جراء الضغط الشعبي على ضرورة المجيء بشخصية مستقلة من خارج الوسط الحاكم منذ 16 عاما.

من جهة أخرى طالب متظاهرون الرئيس العراقي برهم صالح أمس السبت بعدم تسمية أي مرشح لتشكيل الحكومة الجديدة تطرحة الاحزاب والقوى السياسية في البلاد.

وقال بيان صحافي تم توزيعه في ساحة التحرير ببغداد وتمت تلاوته عبر مكبرات الصوت: «نطالب الرئيس العراقي باسم كل العراقيين وساحات الاعتصامات في كل المحافظات المنتفضة بعدم تسمية أي مرشح تطرحه الاحزاب والقوى السياسية والانحياز إلى الشارع وسماع رأيهم بالمرشحين والأخذ بنظر الاعتبار المواصفات».

وأضح البيان «إننا نؤكد قدرتنا على ترشيح من نراه يلبي تطلعاتنا ويحقق امنياتنا ويكون مناسبا للمرحلة القادمة وينهض بواقعنا كما اننا ابلغنا ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة على أن يتم إطلاق اسم مرشحنا قريبا من وسط ساحات التظاهرات والاعتصامات».

وتسعى كتل وأحزاب ممثلة في تحالف الفتح في البرلمان العراقي ثاني أكبر كتلة في البرلمان العراقي إلى طرح اسم محمد شياع السوداني القيادي في حزب الدعوة بزعامة نوري المالكي لشغل المنصب وهو مارفضه كتلة سائرون بزعامة مقتدى الصدر والمتظاهرون فضلاً عن أن المرجعية الشيعية العليا سبق أن طلبت لترشح شخصية لم يسبق لها أن تولت اي منصب حكومي بعد العام 2003.

ما يعارض تيار النصر والحكمة والتيارات السنية تسمية مرشح من داخل العملية السياسية لشغل منصب رئيس الوزراء العراقي ويفضلون مرشح ينسجم مع طروحات المتظاهرين.

ولم تتضح بعد معالم المرشح الجديد لتولي منصب رئيس الوزراء في الحكومة المقبلة التي لم تتحدد ملامحها بعد فيما إذا كانت حكومة انتقالية لمدة محددة أو حكومة تستكمل مدة الحكومة المستقيلة.

واقتربت مهلة الـ 15 يوماً من الانتهاء التي يمكن بموجبها الرئيس العراقي برهم صالح دستوريا تكليف مرشحا لتشكيل الحكومة وفق الدستور العراقي حيث لم يتبق منها سوى 3 أيام وتنتهي منتصف ليل الثلاثاء المقبل.

ورجح متظاهرون أن تشهد الساعات المقبلة الإعلان عن تسمية شخصية من داخل ساحات التظاهر والاعتصامات لشغل منصب رئيس حكومة مؤقتة تدير البلاد لمدة 6 أشهر تعمل على اعداد قانون جديد للانتخابات .

من جانب آخر رفض متظاهرو ساحة التحرير في العاصمة العراقية بغداد، أمس الأول الجمعة، ترشح محمد شياع السوداني لرئاسة مجلس الوزراء، معتبرين ذلك استخفافاً بمطالب الشارع العراقي وحراكه المستمر منذ شهرين.

وجاء ذلك بعدما قدم السوداني استقالته في تغريدة عبر حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي تويتر، قائلاً «أعلن استقالتي من حزب الدعوة الإسلامية تنظيم العراق، ومن كتلة ائتلاف دولة القانون، كما أني لست مرشحاً عن أي حزب». موضحاً أن انتماءه «عراقي أولاً» بحسب تعبيره.

ورفع المتظاهرون لافتات حملت شعار «مستقل لا مستقيل»، تعبيراً منهم عن رفضهم التام لمحاولات الأحزاب الفاسدة لفرض اسم «السوداني» كمرشح لشغل منصب رئيس الوزراء، مؤكدين أن الثورة جاءت لرفض ذيول النظام الفاسد، وعدم قبول أي من أتباعه مهما اختلفت المسميات.

وتداول عدد من المغردين هاشتاق «مستقل لا مستقيل»، مشيرين إلى أن شروط المتظاهرين واضحة ولا تقبل النقاش، وهي أن يكون رئيس الوزراء الجديد مستقل ولم يسبق انتماؤه لأي من أحزاب السلطة الفاسدة، محذرين في نفس الوقت من أي محاولة لتحيد عن مطالبهم.

من جهة أخرى كشف تسجيل مسرب لحديث أدلى به السياسي العراقي المخضرم عزت الشابندر، عن المتظاهرين في ساحة التحرير ببغداد منذ 72 يوما، موقف الطبقة السياسية الحاكمة من الاحتجاجات التي تطالب بإسقاطها.

ويعتبر الشابندر من أبرز المرشحين لخلافة رئيس الحكومة العراقية المستقيل عادل عبد المهدي حسب ما نقلت صحيفة «العرب» اللندنية الجمعة.

ونسرب اسم الشابندر على أنه أحد 5 مرشحين عرضوا على رئيس الجمهورية برهم صالح، لتكليف أحدهم بتشكيل الحكومة الجديدة، لكنه قال وفق العرب: «لا تشرفني زعامة القردة، ممن كتب هذه اللافتة أو علقها أو أمرهم بها من مافيات الصراع على السلطة والفساد والقتل».

واعتبر أن المتظاهرين في ساحة التحرير «قطاع طرق وسفلة» وأن الطبقة السياسية منحنية لهم.

ووصف الشابندر المتظاهرين بـ«خمارة قمارة لواطة»، يتعاطون المخدرات، ويمارسون الزنا ليل نهار، مستغربا مواقف الساسة ورجال الدين، الذين يرسلون لهم رسائل سرية إلى المتظاهرين يؤكدون فيها وقوفهم إلى جانبهم، مضيفا أن «أنصار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، الموجودين في الموقع نفسه هم قتلة وسراق».

وبعد الشابندر أحد أكثر الشخصيات السياسية العراقية إثارة للجدل، إذ سجل تحولات سياسية حادة وضعته في خانة النقيض.

وبعدما كان الذراع اليمنى لرئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، وهو يقود مشروعا لمواجهة هيمنة القوى الإسلامية المرتبطة بإيران على المشهد السياسي العراقي، انتقل إلى ائتلاف دولة القانون ليتحول إلى المفاوض الرئيسي في فريق نوري المالكي، قبل أن يسجل انعطافة جديدة بذهابه إلى العمل ضمن فريق رجل الأعمال السني خميس الخنجر، الذي وضع أخيرا على لائحة الشخصيات المشمولة بالعقوبات الأمريكية، لتورطه في دفع رشاوى لمسؤولين عراقيين.

من جهة أخرى دان المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله علي السيستاني الجمعة، عمليات «القتل والخطف» التي تستهدف المتظاهرين المناهضين للحكومة، مؤكدا على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة.

وقال السيستاني في خطبة الجمعة في كربلاء التي تلاها ممثله السيد أحمد الصافي: «نشجب بشدة ما جرى من عمليات القتل والخطف والاعتداء بكل أشكاله»، مندداً بـ«اعتداء آثم» في السنك الأسبوع الماضي وبـ«الجريمة البشعة والمروعة» في ساحة الوثبة وسط بغداد الخميس.

وتعرض مرآب يسيطر عليه محتجون منذ أسابيع عند جسر السنك القريب من ساحة التحرير وسط بغداد نهاية الأسبوع الماضي إلى هجوم مسلح أسفر عن مقتل 20 متظاهرا على الأقل و4 من عناصر الشرطة، وإصابة نحو 100 شخص بجروح، وفقا لمصادر أمنية وطبية.

والخميس، أقدم متظاهرون غاضبون على مهاجمة مرافق وقتله والتمثيل بجثته وتعليقه على عمود إشارة مرورية وسط بغداد، في تصرف دانه غالبية المتظاهرين.

واعتبر السيستاني أن تلك الحوادث «ما تكرر خلال الأيام الماضية من حوادث الاغتيال والاختطاف، يؤكد مرة أخرى أهمية ما دعت إليه المرجعية الدينية مرارا من ضرورة أن يخضع السلاح — كل السلاح — لسلطة الدولة».

ودعت المرجعية «الجهات المعنية إلى أن تكون على مستوى المسؤولية وتكشف عمن اقترفوا هذه الجرائم الموبقة وتحاسبهم عليها»، محذرة من تبعات تكرارها على أمن واستقرار البلاد.

وواجه ناشطون في بغداد وأماكن أخرى من البلاد تهديدات وعمليات خطف وقتل، يقولون إنها محاولات لمنعهم من التظاهر.

وأسفرت حملة التخويف والخطف وقمع المتظاهرين في العراق الذي يشهد منذ الأول من أكتوبر موجة احتجاجات لـ«إسقاط النظام» وتغيير الطبقة السياسية، عن مقتل أكثر من 450 شخصا وإصابة أكثر من 20 ألفا بجروح.

ومنذ ذلك الحين، غُرّ على ناشطين جثثا في عدد من المدن العراقية واحتُجز عشرات المتظاهرين والناشطين لفترات متفاوتة على أيدي مسلحين، كان آخرهم المصور الشاب زيد الخفاجي الذي أطلق سراحه مساء الخميس بعد أسبوع من خطفه.

وتندد منظمة العفو الدولية في بيان اليوم الجمعة، «بحملة ترهيب» ضد المتظاهرين، وحضت السلطات العراقية «على اتخاذ تدابير فورية وفعالة لوضع حد لها».

وأضافت، أن «حملة الترهيب» تلك تترجم إلى «مضايقات وخطف واغتيالات للمتظاهرين في بغداد وغيرها من المدن».

ولم تتمكن السلطات حتى الآن من تحديد هوية الجهات الخاطفة، التي يقول المتظاهرون إن أفرادها يرتدون الزي العسكري، ويوجهون أصابع الاتهام لفصائل مقربة من إيران.

وعلى صعيد الاحتجاجات، شهدت مدينة العمارة جنوب بغداد فجر الجمعة سلسلة انفجارات بـ5 عبوات صوتية، استهدفت مقار ومنازل عناصر في فصائل شيعية، من دون وقوع ضحايا، وفقا لمصادر في الشرطة وشهود عيان.

وذكرت المصادر، أن أحد الانفجارات استهدف مقرا لحركة «عصائب أهل الحق»، فيما استهدف انفجاران آخران منزلين لعناصر في الحركة نفسها بوسط العمارة.

ووقع انفجار عبوة مماثلة عند منزل عنصر في «سرايا السلام»، الجناح العسكري لتيار رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، واستهدف خامس منزل عنصر في حركة «أنصار الله الأوفياء» التابعة للحشد الشعبي، وفقا للمصادر نفسها.

وفي الكوت، جنوب العاصمة أيضا، أصيب 6 أشخاص بجروح جراء انفجار عبوة صوتية في ساعة متأخرة ليل الخميس الجمعة داخل مقهى شعبي يرتاده شبان مؤيدون للاحتجاجات، وفقا لمصادر أمنية وطبية.

وتواصلت الاحتجاجات والتجمعات الجمعة في بغداد، ومدن جنوبية عدة بينها الناصرية والكوت والحلة والديوانية والنجف وكربلاء والبصرة.

من ناحية أخرى أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، ليل الجمعة، إغلاق كل المؤسسات التابعة له لمدة عام كامل، في حين نجا المتحدث باسم الصدر، نجل جعفر الموسوي، من محاولة اغتيال تعرض لها في بغداد الجمعة.

وقال بيان صادر عن المكتب الخاص لزعيم التيار الصدري في النجف، إن «الصدر وجه بإغلاق كل المؤسسات التابعة للخط الصدري لمدة عام كامل»، وفقاً لوكالة الإعلام العراقية (واع)، أمس السبت.

ومن جهة أخرى، نجا نجل المتحدث السياسي باسم الصدر من محاولة اغتيال بهجوم مسلح في بغداد، وفقاً لمصدر أمني.

وقال المصدر الأمني وهو في شرطة بغداد، إن «نجل النائب في البرلمان العراقي عن تحالف سائرون جعفر الموسوي (المتحدث السياسي باسم مقتدى الصدر) نجا من هجوم بالرصاص تعرض له وسط بغداد».

وأوضح المصدر، الذي طلب عدم كشف اسمه، أن «نجل الموسوي تم نقله إلى المستشفى للتلقي العلاج»، دون الكشف عن مدى خطورة حالته الصحية.

من جانب آخر طالب مجلس الأمن السلطات العراقية بإجراء تحقيقات بشأن أعمال العنف والقمع التي يتعرض لها المتظاهرون في البلاد، بعد مقتل المئات في العراق بحسب ما أعلنت سابقا مفوضية حقوق الانسان العراقية، وتزايد حالات خطف الناشطين واغتيالهم.

وقال المجلس في بيان له أمس السبت، «أعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ إزاء مقتل متظاهرين، وكذلك بشأن عمليات القتل والتشويه والاعتقالات التعسفية للمتظاهرين العزل»، وفقا لموقع «شفق نيوز» العراقي.

وأعرب المجلس عن «قلقه حيال لتورط جماعات مسلحة في عمليات قتل واستهداف المتظاهرين» في العراق، مطالبا السلطات بالتحقيق.

ويشهد العراق احتجاجات منذ حوالي شهرين للمطالبة بتحسين الخدمات وتوفير فرص عمل وتعديل الدستور، وإقرار قانون جديد للانتخابات ينهي هيمنة الكتل السياسية الكبيرة على البرلمان.

من ناحية أخرى حذر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إيران، الجمعة، من رد «حاسم» إذا تعرضت مصالح بلاده للأذى في العراق بعد سلسلة من الهجمات الصاروخية على قواعد عسكرية.

وقال في بيان، «يتعين علينا...اغتنام هذه الفرصة لتذكير قادة إيران بأن أي هجمات من جانبهم أو من ينوب عنهم من أي هوية تلحق اضرارا بالأمريكيين أو حلفائنا أو مصالحنا فسيتم الرد عليها بشكل حاسم».

من جهة أخرى أكد مصدر في وزارة الداخلية العراقية أمس السبت، صحة الفيديو الذي يوثق دخول آليات عسكرية من إيران إلى العراق عبر معبر زرباطية.

وتظهر اللقطات شاحنات ضخمة وهي تنقل على متنها مدرعات ومركبات عسكرية خلال ليل 12 ديسمبر الجاري، حسب ما يقول أحد الأشخاص في الفيديو.

وأكد ضابط في الداخلية العراقية لـ«الحرة» صحة الفيديو، وقال إنه «النقط في معبر زرباطية الحدودي مع إيران، حيث نقلت الشاحنات دبابات ومدرعات من الأراضي الإيرانية إلى العراق».

وردا على سؤال بشأن سبب اختيار هذا المعبر الواقع في محافظة واسط جنوب شرقي بغداد، قال المصدر نفسه إن ذلك يعود لقربه من «العاصمة والمناطق الجنوبية حيث تنتشر معسكرات للحرس الثوري الإيراني».

وتأتي هذه المعلومات، بعد أيام من تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية يشير إلى أن إيران استغلت «فوضى الاحتجاجات» للقوم سرا ببناء ترسانة من الصواريخ الباليستية قصيرة المدى في العراق، بهدف «الترهيب» وتأكيد قوتها.

وتخشى إيران من المظاهرات المستمرة منذ أكتوبر الماضي في العراق، والتي اندلعت احتجاجا على الفساد والبطالة وتردي الخدمات والمطالبة بإسقاط النظام ورفع القبضة الإيرانية عن البلاد، وفق ما ورد في قناة «الحرة».

ولجأت السلطات والميليشيات الموالية لإيران إلى العنف المفرط لقمع المظاهرات، مما أسفر عن مقتل المئات وإصابة الآلاف بالإضافة إلى خطف واغتيال ناشطين، إلا أن سياسة الموت هذه لم ترهب المتظاهرين.

ويتزعم قائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، خلية أزمة تسعى إلى خنق الاحتجاجات، وتضم قادة ميليشيات عراقية، بينهم قيس الخزعلي، زعيم «عصائب أهل الحق»، والذي فرضت واشنطن قبل أيام عقوبات عليه لدوره بقتل المحتجين».

متظاهرون عراقيون يرفعون لافتة عليها صور لقتلى سقطوا في الاحتجاجات